فهرس

القسم الثاني

نظرية الدستور .. ٧

مراجع ٩
١ ـ باللغة العربية ٩
٢ ـ باللغة الفرنسية ١٠

الباب الاول

فكرة الدستور .. ١١

الفصل الاول ـ علوية الدستور ١٢
§ ١ ـ اساس علوية الدستور ١٤
١ ـ الاساس التاريخى لعلوية الدستور ١٤
٢ ـ الاساس الحديث لعلوية الدستور ١٨
§ ٢ ـ نتيجة علوية الدستور : الجمود الدستورى ٣٠
١ ـ معنى الجمود الدستورى ٣٠
ا ـ الدستور المرن ٣١
ب ـ الدستور الجامد ٣٤

Scanned by CamScanner

٢ - تبرير الجمود الدستورى ٣٩
ا - التبرير التقليدى ٤٠
ب - التبرير الحديث ٤٧
§ ٣ - ضمان علوية الدستور : الرقابة على دستورية القوانين ٥٥
١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين ٥٨
ا - ممارسة الرقابة القضائية ٥٨
اولا - الرقابة بطريق الدعوى ٥٨
ثانيا - الرقابة بطريق الدفع ٦٤
ب - تحليل الرقابة القضائية ٧٠
اولا - معنى الرقابة القضائية ٧١
ثانيا - مدلول التجربة الامريكية ٧٧
٢ - الرقابة اللاقضائية على دستورية القوانين ٨٣
أ - ممارسة الرقابة اللاقضائية ٨٤
اولا - هيئة الرقابة ٨٤
ثانيا - تحريك الرقابة ٨٦
ب - تحليل الرقابة اللاقضائية ٨٩
اولا - معنى الرقابة اللاقضائية ٩١
ثانيا - مدلول التجربة الفرنسية .. ٩٦

الفصل الثانى - طبيعة الدستور ١٠٦
§ ١ - الطبيعة القانونية للدستور .. ١٠٧
١ - اساس قانونية الدستور ١٠٧
٢ - اساس عدم قانونية الدستور ١١٤
§ ٢ - الطبيعة السياسية للدستور .. ١٢٤
١ - المدلول السياسى للدستور ١٢٤

Scanned by CamScanner

٢ ـ تحديد القواعد الدستورية ١٢٨
ا ـ المعيار التقليدى للتحديد ١٢٩
اولا ـ المفهوم الموضوعى للدستور .. ١٢٩
ثانيا ـ المفهوم الشكلى للدستور .. ١٣٢
ب ـ المعيار الحديث للتحديد ١٣٦
اولا ـ اساس المعيار الحديث ١٣٦
ثانيا ـ قيمة بعض القواعد بالنسبة للمعيارالحديث ١٤٠
(١) اعلانات الحقوق ١٤٠
(٢) قوانين الانتخاب ١٥١
(٣) القوانين التنظيمية ١٥٢

الباب الثانى

اقامة الدستور .. ١٥٧

الفصل الاول ـ فكرة السلطة المؤسسة .. ١٥٩
§ ١ ـ اساس السلطة المؤسسة .. ١٦١
١ ـ الاساس التاريخى للسلطة المؤسسة ١٦١
٢ ـ الاساس الحديث للسلطة المؤسسة ١٧٢
§ ٢ ـ تقييد السلطة المؤسسة ١٨٥
١ ـ التبرير التقليدى لتقييد السلطة المؤسسة .. ١٨٥
٢ ـ التبرير الحديث لتقييد السلطة المؤسسة .. ١٨٨
الفصل الثانى ـ طبيعة السلطة المؤسسة .. ٢٠٤
§ ١ ـ التحديد التقليدى لطبيعة السلطة المؤسسة ٢٠٥
١ ـ الطبيعة السياسية ـ القانونية للسلطة المؤسسة .. ٢٠٥

Scanned by CamScanner

٢ ـ الطبيعة القانونية للسلطة المؤسسة ٢٠٩
§ ٢ ـ التحديد الحديث لطبيعة السلطة المؤسسة ٢١٤
١ ـ السلطة المؤسسة هى سلطة سياسية ٢١٤
٢ ـ السلطة المؤسسة يقبض الحكام عليها فيقيمون الدساتير ٢٢٠
ا ـ الدساتير العرفية والدساتير المكتوبة .. ٢٢٢
اولا ـ الدستور الانكليزى ٢٣٥
ثانيا ـ حركة التدوين الدستورى ٢٤٠
ب ـ طرق اقامة الدساتير المكتوبة ٢٤٣
اولا ـ اقامة الدستور من قبل فرد .. ٢٤٥
(١) المونوقراطية الصرفة .. ٢٤٩
(٢) المونوقراطية الشعبية .. ٢٥٢
ثانيا ـ اقامة الدستور من قبل لجنة .. ٢٥٥
ثالثا ـ اقامة الدستور من قبل مجلس .. ٢٥٨
(١) اقامة الدستور من قبل مجلس غير منتخب لهذا الغرض .. ٢٥٨
(٢) اقامة الدستور من قبل مجلس منتخب لهذا الغرض .. ٢٦٠

الباب الثالث

تغيير الدستور .. ٢٦٣
الفصل الاول ـ تعديل الدستور ٢٦٣
§ ١ ـ التعديل الرسمي للدستور ٢٦٤
١ ـ سلطة التعديل ٢٦٤

Scanned by CamScanner

أ ـ المفهوم التقليدى لسلطة التعديل ٢٦٤
ب ـ المفهوم الحديث لسلطة التعديل ٢٧١
٢ ـ تقييد سلطة التعديل ٢٨٢
أ ـ منع تعديل بعض مواد الدستور ٢٨٢
ب ـ منع تعديل الدستور خلال مدة معينة .. ٢٨٧
ج ـ منع تغيير اجراءات التعديل ٢٩١
§ ٢ ـ التعديل العرفي للدستور ٣٠٠
الفصل الثانى ـ **الغاء الدستور** ٣٠٧
§ ١ ـ الالغاء الرسمي للدستور .. ٣٠٧
§ ٢ ـ الالغاء الثوري للدستور ٣١٢
١ ـ اساس الغاء الثورة للدستور ٣١٢
أ ـ الاساس التاريخى ٣١٣
ب ـ الاساس الحديث ٣١٧
٢ ـ مصير الدستور يتوقف على ارادة الحكام الجدد .. ٣٢١
أ ـ الغاء القواعد الدستورية ٣٢١
ب ـ ابقاء بعض القواعد القانونية التى تضمنها الدستور ٣٣١

تم طبع هذا الكتاب فى مطبعة شفيق بتاريخ ١٤ شباط ١٩٧٢
رقم الايداع فى المكتبة الوطنية ببغداد ٦٠ لسنة ١٩٧٢

Scanned by CamScanner